Journal Of the Iraqia University (73-5) March (2025)

ISSN(Print): 1813-4521 OnIine ISSN:2663-7502
Journal Of the Iraqia University
available online at: https://www.mabdaa.edu.iq

نطاق حقوق المؤلف والاستثناءات الواردة عليها

المشرف السيد حسن شبيري زنجاني
مهدي صالح عبدالله جامعة قم كلية القانون -ايران
shshobeiri@yahoo.com
mahdilawyer53@gmail.com

الملخص

يتناول هذا البحث موضوع **حقوق المؤلف والأعمال المشمولة بالحماية والقيود الواردة عليها**، حيث يعد هذا الموضوع من أبرز موضوعات الملكية الفكرية، التي تهدف إلى حماية حقوق المبدعين وضمان استمرارية الابتكار والإبداع. يعالج البحث مفهوم حقوق المؤلف، والشروط الواجب توافرها لحماية الأعمال الفكرية، مع التركيز على شرط التجسيد المادي وشرط الابتكار. كما يستعرض أنواع الأعمال المشمولة بالحماية، مع بيان الفرق بين الأعمال الأصلية والمقتبسة.في الجانب الآخر، يناقش البحث القيود التي ترد على حقوق المؤلف، سواء كانت قيودًا تشريعية مثل الاستخدام العادل والنقل عن الغير، أو قيودًا زمنية تتعلق بمدة الحماية وانتهائها. كما يتطرق إلى الأعمال غير المشمولة بالحماية، بما في ذلك الأعمال المستثناة قانونيًا أو التي تخالف النظام العام والآداب العامة.يهدف البحث إلى تقديم فهم شامل لحقوق المؤلف وفقًا للتشريعات الوطنية والدولية، مع استعراض أبرز النصوص القانونية ذات الصلة. وينتهي البحث بجملة من النتائج والتوصيات التي تسهم في تعزيز الحماية القانونية لحقوق المؤلف، وضمان التوازن بين مصالح المؤلفين واحتياجات المجتمع

Abstract

This research addresses the topic of **copyright, protected works, and the limitations imposed on them**, as it represents a significant aspect of intellectual property aimed at safeguarding the rights of creators and ensuring the continuity of innovation and creativity. The study explores the concept of copyright and the conditions required for the protection of intellectual works, focusing on the criteria of material embodiment and originality. It also examines the types of works eligible for protection, highlighting the distinction between original and derivative works .Furthermore, the research discusses the limitations on copyright, including legislative restrictions such as fair use and reproduction, as well as temporal constraints related to the duration of protection and its expiration. The study also covers works excluded from protection, including those explicitly exempted by law or those violating public order and morality .The study aims to provide a comprehensive understanding of copyright under national and international legislations, with an analysis of key legal provisions. The research concludes with findings and recommendations to strengthen the legal protection of copyright and ensure a balance between the interests of authors and societal needs .

المقدمة :

اولا بيان المسالة

تُعَدُّ حقوق المؤلف من أبرز الحقوق الفكرية التي حظيت باهتمام التشريعات الوطنية والاتفاقيات الدولية، لما لها من دورٍ رئيسي في حماية الإبداع الفكري وضمان استفادة المؤلف من جهوده الفكرية. إذ تُشَكِّلُ هذه الحقوق الإطار القانوني الذي يتيح للمؤلف السيطرة على مصنفاته، سواء كانت أدبية، أو فنية، أو علمية، بما يكفل حماية ملكيته الفكرية من التعدي ويشجّع على الابتكار والإبداع.غير أن هذا الحق ليس مطلقًا، بل ترد عليه قيود واستثناءات توازن بين مصلحة المؤلف وحق المجتمع في الوصول إلى المعرفة. كما أن حماية حقوق المؤلف لا تمتد إلى كافة المصنفات الفكرية، بل تخضع لشروط محددة تضمن أن العمل يرقى إلى مستوى الحماية القانونية.في هذا البحث، سنستعرض الأعمال المشمولة بالحماية وشروطها، مع تسليط الضوء على أنواع المصنفات المحمية. كما سنتناول القيود التي ترد على حقوق المؤلف، بالإضافة إلى الأعمال غير

المشمولة بالحماية، سواء لعدم استيفائها الشروط القانونية أو لتعارضها مع النظام العام والمصلحة العامة. ويهدف البحث إلى تقديم فهمٍ شاملٍ ومتوازنٍ عن الإطار القانوني لحقوق المؤلف، بما يعزز من وعي الأفراد والمؤسسات بهذه الحقوق وأهميتها في دعم الإبداع والتنمية الثقافية.

ثانيا :ضرورة البحث

تنبع أهمية البحث في حقوق المؤلف والاستثناءات الواردة عليها من الدور المحوري الذي تؤديه هذه الحقوق في حماية الإبداع وتعزيز التنمية الثقافية والفكرية. فحقوق المؤلف ليست مجرد امتياز للمبدعين، بل هي ركيزة أساسية لضمان استمرارية الإنتاج الفكري وتطوره.

ومن أبرز ضرورات هذا البحث:

١. حماية الابتكار وتشجيع الإبداع: يهدف البحث إلى تسليط الضوء على الإطار القانوني الذي يكفل للمؤلفين حقوقهم المادية والمعنوية، مما يُحفزهم على الإبداع وإثراء المجتمع بأعمالهم.

٢. التوازن بين حقوق المؤلف والمصلحة العامة: تظهر الحاجة إلى دراسة القيود والاستثناءات الواردة على حقوق المؤلف لضمان تحقيق التوازن بين حق المبدعين في الحماية وبين حق المجتمع في الوصول إلى المعرفة، خاصة في مجالات التعليم والبحث العلمي.

٣. سد الفجوة القانونية والمعرفية: هناك نقص في الوعي حول الأعمال المشمولة بالحماية والاستثناءات القانونية، مما يجعل هذا البحث أداة مهمة لتوضيح هذه الجوانب ومعالجة القصور في تطبيق القوانين المتعلقة بحقوق المؤلف.

٤. مواكبة التطورات الحديثة: مع التقدم التكنولوجي وانتشار الأعمال الرقمية، تبرز الحاجة إلى مراجعة وتحليل مدى شمول القوانين الحالية لتلك الأعمال، مع مناقشة الاستثناءات التي تفرضها التطورات الحديثة.

٥. توفير مرجعية قانونية: يُعتبر البحث مساهمة أكاديمية وعملية تُمكِّن الباحثين والمختصين من الإلمام بالمفاهيم القانونية المتعلقة بحقوق المؤلف، مما يساعد في فهمها وتطبيقها في السياقات المختلفة.

إن تناول هذا الموضوع يعكس أهميته القانونية والاجتماعية والثقافية، ويعزز من إدراك الأفراد والمؤسسات لحقوق المؤلف وحدودها، بما يساهم في بناء مجتمع معرفي متوازن يحترم الإبداع ويدعم نشر المعرفة.

ثالثًا :اهداف البحث

يهدف هذا البحث إلى تحقيق مجموعة من الأهداف التي تتناول حقوق المؤلف والاستثناءات الواردة عليها، وذلك من خلال تحليل الجوانب القانونية والتشريعية ذات الصلة. ويمكن تلخيص أهداف البحث في النقاط التالية:

١. تحديد شروط الحماية القانونية لحقوق المؤلف: توضيح المعايير التي يجب أن تتوفر في الأعمال الفكرية لتكون مشمولة بالحماية، مثل شرط الابتكار والتجسيد المادي.

٢. تصنيف الأعمال المشمولة بالحماية: دراسة الأنواع المختلفة للمصنفات المحمية قانونيًا، سواء كانت أدبية، فنية، أو علمية، مع بيان الخصائص المميزة لكل نوع.

٣. تحليل القيود والاستثناءات الواردة على حقوق المؤلف: بيان الاستثناءات القانونية مثل الاستخدام العادل وحماية المصالح العامة، ومناقشة أثرها في تحقيق التوازن بين حقوق المؤلف واحتياجات المجتمع.

٤. تحديد الأعمال غير المشمولة بالحماية: تسليط الضوء على الأعمال التي لا تدخل ضمن نطاق الحماية القانونية، مثل الأفكار المجردة أو الأعمال المخالفة للنظام العام والآداب العامة.

٥. تعزيز الوعي القانوني: توعية المؤلفين والمستخدمين بأهمية حقوق المؤلف والإطار القانوني الناظم لها، بما يسهم في تقليل الانتهاكات وتعزيز احترام الملكية الفكرية.

٦. مواكبة التطورات التكنولوجية: دراسة تأثير التغيرات التكنولوجية، مثل الأعمال الرقمية، على حقوق المؤلف والقيود التي ترد عليها.

٧. تقديم مقترحات قانونية: اقتراح توصيات لتحسين التشريعات المتعلقة بحقوق المؤلف، بما يواكب التحديات المعاصرة ويحقق حماية متوازنة وشاملة.تسعى هذه الأهداف إلى تحقيق فهم شامل لحقوق المؤلف، ما يعزز من استخدامها بشكل عادل ويضمن حماية حقوق المبدعين في إطار منظم ومتوازن.

رابعًا: سؤال البحث

يتمحور سؤال البحث الرئيسي حول: **ما هي حقوق المؤلف والشروط القانونية اللازمة لحمايتها، وما هي القيود والاستثناءات التي ترد عليها؟**

خامسًا: فرضية البحث

تقوم فرضية البحث على الافتراض التالي: "**إن حقوق المؤلف تخضع لشروط محددة تضمن حمايتها القانونية، ولكن هذه الحقوق ليست مطلقة، إذ ترد عليها قيود واستثناءات تهدف إلى تحقيق التوازن بين حماية الإبداع الفكري ومصلحة المجتمع في الوصول إلى المعرفة.**"

سادسًا: منهجية البحث

يعتمد هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي باعتباره الأنسب لدراسة حقوق المؤلف والاستثناءات الواردة عليها، وذلك من خلال:

١. المنهج الوصفي – وصف حقوق المؤلف والشروط التي يجب أن تتوفر في المصنفات لحمايتها توضيح القيود والاستثناءات التي ترد على هذه الحقوق من خلال استعراض النصوص القانونية الوطنية والدولية تصنيف أنواع الأعمال المشمولة وغير المشمولة بالحماية وفقًا للإطار القانوني.

٢. المنهج التحليلي:– تحليل النصوص القانونية المتعلقة بحقوق المؤلف، مثل القوانين الوطنية (القانون العراقي مثالًا) والاتفاقيات الدولية (مثل اتفاقية برن) – دراسة الأسباب القانونية وراء القيود والاستثناءات الواردة على حقوق المؤلف وتأثيرها على المجتمع. – تحليل التحديات القانونية التي تواجه حقوق المؤلف في ظل التطورات التكنولوجية.تهدف هذه المنهجية إلى تقديم دراسة شاملة ومتوازنة تجمع بين الوصف والتحليل، للوصول إلى استنتاجات وتوصيات تخدم فهم حقوق المؤلف وتنظيمها.

المبحث الاول :الأعمال المشمولة بالحماية وأنواعها

تمثل حقوق المؤلف الركيزة الأساسية لحماية الإبداع الفكري، حيث تضع القوانين الوطنية والدولية معايير محددة لضمان منح المؤلفين حقوقهم القانونية. ولتحقيق هذه الحماية، يجب أن تتوافر في الأعمال الفكرية شروط معينة تُؤهلها لتكون مشمولة بالإطار القانوني لحماية حقوق المؤلف[١]. يهدف هذا المبحث إلى توضيح شروط الحماية التي يجب أن تتوافر في المصنفات الفكرية، مثل شرط التجسيد المادي والابتكار، إضافة إلى تسليط الضوء على الأعمال التي يشملها القانون بالحماية. كما سيتم استعراض أنواع هذه الأعمال، سواء كانت أصلية أم مضافة، مع تحليل خصائصها التي تجعلها مشمولة بالحماية القانونية، وذلك في سياق القوانين المحلية والدولية[٢]هذا المبحث يُعد خطوة أساسية لفهم نطاق حماية حقوق المؤلف، حيث يُبرز أهمية التفرقة بين المصنفات التي تستحق الحماية وتلك التي تقع خارج هذا النطاق، مما يسهم في تحقيق العدالة وحماية الإبداع الفكري. ..

المطلب الاول :شروط الأعمال المشمولة بالحماية

تُعتبر حقوق المؤلف من أبرز أدوات حماية الإبداع الفكري، إلا أن الحماية القانونية لا تُمنح لجميع الأفكار أو المصنفات تلقائيًا، بل تخضع لشروط ومعايير تضمن أهليتها للحصول على هذه الحماية. ومن بين هذه الشروط ما يتعلق بتجسيد العمل بشكل مادي ملموس، إضافة إلى ضرورة توفر عنصر الابتكار الذي يميز العمل عن غيره من الأعمال التقليدية أو المستنسخة[٣].يتناول هذا المطلب توضيح شروط الحماية التي تُقرها القوانين الوطنية والدولية، حيث سيتم التركيز على شرط التجسيد المادي كأحد المعايير الأساسية لضمان وجود العمل بشكل ملموس وقابل للتحديد، ثم الانتقال إلى شرط الابتكار الذي يُعَدُّ جوهر الإبداع في العمل الفكري، إذ يُبرز مدى أصالته وتميزه.يهدف هذا المطلب إلى بيان أهمية هذه الشروط في تنظيم نطاق الحماية القانونية لحقوق المؤلف، مما يعزز من دور التشريعات في تحقيق التوازن بين حماية الإبداع وضمان المصلحة العامة. ..

الفرع الاول :شرط التجسيد المادي

يُعد شرط التجسيد المادي من الشروط الأساسية التي تضعها التشريعات الوطنية والدولية لحماية حقوق المؤلف. ويقصد به أن يكون العمل الفكري متجسدًا في شكل مادي ملموس يمكن إدراكه أو التعامل معه سواء كان مكتوبًا، مرسومًا، مسجلاً، أو بأي وسيلة تحفظه من مجرد كونه فكرة مجردة. إذ أن القوانين لا تحمي الأفكار المجردة، بل تحمي طريقة التعبير عنها عند تحويلها إلى شكل مادي محدد[٤].

١. مفهوم شرط التجسيد المادي يعني التجسيد المادي أن يُعبَّر عن العمل الفكري في قالب ملموس يُمكّن من الاطلاع عليه، مثل النصوص المكتوبة، الأعمال الفنية، أو التسجيلات الصوتية. وهذا التجسيد يتيح إثبات ملكية المؤلف للعمل وضمان حمايته القانونية[٥].

٢. القوانين المتعلقة بشرط التجسيد المادي

– في القانون العراقي: نصَّ قانون حق المؤلف العراقي رقم ٣ لسنة ١٩٧١ على حماية المصنفات الأدبية والفنية بشرط أن تكون متجسدة في صورة مادية ملموسة، سواء أكان ذلك مكتوبًا أو مطبوعًا أو مسجلاً، حيث جاء في المادة (٢) أن المصنفات المشمولة بالحماية هي تلك التي يتم التعبير عنها بأي وسيلة مادية– في القانون المصري: ينص القانون رقم ٨٢ لسنة ٢٠٠٢ بشأن حماية حقوق الملكية الفكرية على أن الحماية لا تشمل الأفكار المجردة، بل المصنفات المتجسدة في صورة مادية. ويشير إلى ذلك بوضوح في المادة (١٣٨) التي تحدد نطاق الحماية للأعمال التي تُعبر عن إبداع المؤلف– في الاتفاقيات الدولية: أكدت اتفاقية برن لحماية المصنفات الأدبية والفنية على شرط التجسيد المادي، حيث أشارت في مادتها الثانية إلى أن الحماية تُمنح للمصنفات التي يتم التعبير عنها بأي وسيلة مادية ملموسة، مثل الكتب، الموسيقى، الرسومات، أو الأفلام.

٣. أهمية شرط التجسيد المادي

– إثبات حقوق المؤلف: التجسيد المادي يُتيح للمؤلف إثبات ملكيته للمصنف في حالة النزاعات القانونية.– ضمان الحماية القانونية: بدون تجسيد مادي، يظل العمل فكرة مجردة غير مشمولة بالحماية– تعزيز الشفافية: يساعد التجسيد المادي في تحديد المصنفات المستحقة للحماية بوضوح، مما يقلل من التداخل بين المصنفات الفكرية المختلفة.

٤. تطبيقات شرط التجسيد المادي

– المصنفات الأدبية: كالروايات، الكتب، والمقالات التي يتم كتابتها أو طباعتها– المصنفات الفنية: كالأعمال التشكيلية التي يتم رسمها أو نحتها.

– المصنفات السمعية والبصرية: مثل الأغاني والأفلام التي يتم تسجيلهاشرط التجسيد المادي يُعد حجر الزاوية في حماية حقوق المؤلف، حيث يُميز بين الأفكار المجردة التي لا تُحمى قانونيًا، والمصنفات المتجسدة التي تدخل ضمن نطاق الحماية. وبتطبيق هذا الشرط، تُضمن حقوق المؤلف بشكل واضح ومحدد، مما يُساهم في تعزيز بيئة الإبداع الفكري في إطار منظم ومتكامل.

الفرع الثاني: الابتكار

يُعد الابتكار أحد الشروط الأساسية لحماية حقوق المؤلف، حيث لا يكفي أن يكون العمل متجسدًا في شكل مادي فقط، بل يجب أن يتسم بالابتكار ليكون مستحقًا للحماية القانونية. ويقصد بالابتكار أن يحمل العمل صفة الأصالة والجدة، أي أن يكون نتاج جهد شخصي وفكري للمؤلف، دون اقتباس مباشر أو نسخ كامل لأعمال سابقة.

١. مفهوم الابتكار

– الابتكار هو الإبداع الذاتي الذي يُظهر العمل بشكل جديد ومتميز عن غيره من الأعمال الموجودة.– يعني ذلك أن يكون العمل ناتجًا عن جهد فكري أصيل للمؤلف، وليس مجرد تجميع أو إعادة صياغة لأفكار معروفة. – لا يُشترط في الابتكار أن يكون فريدًا من نوعه عالميًا، بل يكفي أن يكون مميزًا ومختلفًا عن الأعمال السابقة في نفس المجال.

٢. القوانين المتعلقة بشرط الابتكار– في القانون العراقي:نص قانون حماية حق المؤلف العراقي رقم ٣ لسنة ١٩٧١ على أن الحماية تشمل المصنفات التي تتسم بالأصالة والإبداع، وأكد أن الابتكار شرط جوهري للحصول على الحماية القانونية– في القانون المصري: أكد القانون رقم ٨٢ لسنة ٢٠٠٢ بشأن حماية الملكية الفكرية أن الحماية تُمنح فقط للأعمال المبتكرة التي تحمل صفة الجدة، ولا تشمل الأعمال التي تفتقر إلى الأصالة.– في الاتفاقيات الدولية:أشارت اتفاقية برن لحماية المصنفات الأدبية والفنية إلى الابتكار كعنصر أساسي لحماية المصنفات، حيث ركزت على حماية الأعمال الأصلية التي تعكس الإبداع الشخصي للمؤلف.

٣. أهمية الابتكار

– ضمان حماية الإبداع: الابتكار يُعد معيارًا لتحديد الأعمال التي تستحق الحماية القانونية، مما يضمن حقوق المؤلفين المبدعين. – تعزيز التقدم الفكري: حماية الأعمال المبتكرة تشجع المؤلفين على تقديم إبداعات جديدة تسهم في التطور الثقافي والعلمي. – التمييز بين الإبداع والتقليد: الابتكار يساعد في منع حماية الأعمال التي تعتمد على التقليد أو النسخ من أعمال أخرى، مما يُعزز العدالة.

٤. تطبيق شرط الابتكار

– المصنفات الأدبية: يجب أن تحمل النصوص الأدبية، كالروايات والشعر، أسلوبًا ولغة متميزة تعكس جهد المؤلف– المصنفات الفنية: الأعمال التشكيلية مثل اللوحات أو المنحوتات يجب أن تكون نتاج رؤية فنية فريدة– البرمجيات: البرامج الإلكترونية يجب أن تقدم حلولًا مبتكرة أو أفكارًا برمجية جديدة تميزها عن البرامج القائمة[٦].

٥. التحديات المتعلقة بشرط الابتكار

– التطور التكنولوجي: أدى الانتشار الواسع للذكاء الاصطناعي إلى خلق أعمال جديدة يصعب أحيانًا تحديد مدى أصالتها. – الاقتباس المشروع: يُعتبر تحديد الحد الفاصل بين الاقتباس المشروع والتقليد الكامل من التحديات القانونية.– الإبداع الجماعي: في بعض الأحيان، ينتج العمل عن جهد جماعي، مما يُصعّب تحديد الابتكار الفردي[٧]الابتكار يُعد الشرط الذي يُضفي على المصنف صفة الجدة والأصالة، مما يجعله مستحقًا للحماية القانونية. وبتطبيق هذا الشرط، تحمي القوانين حقوق المؤلفين وتشجعهم على تقديم المزيد من الإبداعات، بما يحقق الفائدة لهم وللمجتمع ككل.[٨]

المطلب الثاني :الأعمال المشمولة بالحماية

تُحدد القوانين الوطنية والدولية نطاق الأعمال المشمولة بالحماية القانونية لحقوق المؤلف، استنادًا إلى مجموعة من المعايير التي تضمن منح الحماية للمصنفات التي تستحقها. ويُعد تمييز هذه الأعمال خطوة محورية في توفير إطار قانوني عادل يوازن بين حقوق المؤلفين والمصلحة العامة[٩].يركز هذا المطلب على استعراض الأعمال الأصلية التي تتمتع بالحماية القانونية استنادًا إلى معيار الأصالة والإبداع الفردي، وكذلك الأعمال المضافة أو المشتقة التي تُبنى على أعمال سابقة مع إضافة جهد فكري جديد يجعلها مؤهلة للحماية. ويهدف إلى توضيح المعايير القانونية التي تحكم كل نوع من هذه الأعمال، مع إبراز دور القوانين في حماية الابتكار وتشجيع الإبداع الفكري[١٠]هذا التناول يُظهر أهمية التفريق بين الأعمال الأصلية والمضافة، حيث يُساهم ذلك في تحقيق العدالة القانونية وضمان حماية حقوق المؤلفين وفقًا لما تقتضيه التشريعات الوطنية والدولية[١١]...

الفرع الاول: الأصلية

تُعتبر الأصالة من أهم المعايير التي تُميز الأعمال المستحقة للحماية القانونية ضمن إطار حقوق المؤلف. ويُقصد بالأعمال الأصلية تلك المصنفات التي تعكس جهدًا فكريًا وإبداعيًا فرديًا من المؤلف، بحيث تكون ناتجة عن فكره الخاص وغير مقتبسة أو منسوخة بالكامل من أعمال أخرى. الأصلية ليست بالضرورة أن تكون فريدة على مستوى العالم، ولكن يجب أن تحمل طابع الابتكار الشخصي للمؤلف[١٢].

١. مفهوم الأعمال الأصلية

– تُعرف الأعمال الأصلية بأنها المصنفات التي تحمل بصمة شخصية واضحة تعكس إبداع المؤلف.– الأصلية لا تعني الحداثة فقط، بل تتعلق بمدى الإبداع والجدة في التعبير عن فكرة أو موضوع معين– لا يشترط في الأصالة أن تكون الفكرة جديدة، ولكن يجب أن يكون أسلوب التعبير عنها مبتكرًا وغير مقلد.

٢. القوانين المتعلقة بحماية الأعمال الأصلية

– في القانون العراقي: نص قانون حماية حق المؤلف رقم ٣ لسنة ١٩٧١ على أن المصنفات الأدبية والفنية والعلمية مشمولة بالحماية إذا كانت تتمتع بالأصالة وتعكس جهدًا فكريًا خالصًا– في القانون المصري: وفقًا لقانون حماية حقوق الملكية الفكرية رقم ٨٢ لسنة ٢٠٠٢، تُحمى الأعمال التي تُظهر الإبداع الشخصي للمؤلف، شريطة أن تكون مصنفة بطريقة تعكس أصالة الفكر (المادة ١٣٨)– في الاتفاقيات الدولية: أكدت اتفاقية برن لحماية المصنفات الأدبية والفنية على حماية الأعمال الأصلية التي تعكس جهدًا فكريًا وإبداعيًا للمؤلف، بغض النظر عن طريقة التعبير أو نوع العمل[١٣].

٣. أنواع الأعمال الأصلية

تشمل الأعمال الأصلية التي تُحمى بموجب القانون ما يلي:– الأعمال الأدبية: الروايات، القصص، المقالات، والشعر– الأعمال الفنية: اللوحات، الرسومات، المنحوتات، والتصاميم– الأعمال الموسيقية: الألحان الأصلية والنوتات الموسيقية المكتوبة– الأعمال السمعية والبصرية: الأفلام، البرامج التلفزيونية، والإعلانات الإبداعية– البرمجيات: الكود البرمجي الذي يتم إنشاؤه بشكل أصلي.

٤. شروط اعتبار العمل أصليًا

– الجهد الشخصي: يجب أن يكون العمل نتيجة إبداع شخصي وغير مستنسخ بالكامل من أعمال سابقة.– الأصالة في التعبير: يجب أن يكون أسلوب المؤلف في التعبير عن الفكرة مميزًا ومبتكرًا[١٤]– عدم الاعتماد الكامل على أعمال أخرى: حتى لو بُني العمل على أفكار موجودة، يجب أن يضيف المؤلف قيمة جديدة وإبداعًا.

٥. أهمية حماية الأعمال الأصلية

– حماية حقوق المؤلف: تضمن الحماية القانونية حقوق المؤلفين وتمنع الاعتداء على إبداعاتهم. – تشجيع الإبداع: تساهم حماية الأعمال الأصلية في تشجيع المبدعين على تقديم أعمال جديدة.– التوازن بين المصلحة العامة والخاصة: تسعى القوانين إلى حماية الإبداع مع ضمان عدم تقييد حرية الوصول إلى المعرفة.الأعمال الأصلية تُشكل جوهر الحماية القانونية لحقوق المؤلف، إذ إنها تعكس مدى الإبداع والجهد الفكري للمؤلف. وقد حرصت القوانين الوطنية والدولية على وضع ضوابط واضحة لحماية هذه الأعمال بما يحقق العدالة ويحفظ حقوق المبدعين، وفي الوقت نفسه يُعزز من بيئة الإبداع الفكري[١٥].

الفرع الثاني : المسافة

تُعد "المسافة" مفهومًا قانونيًا مهمًا في نطاق حماية حقوق المؤلف، ويُقصد بها الإضافة أو الجهد الفكري الذي يبذله المؤلف عند بناء عمل جديد قائم على عمل سابق، بحيث يُنتج هذا الجهد عملاً مختلفًا ومتميزًا عن الأصل. يُمكن وصف الأعمال التي تتضمن المسافة بأنها أعمال مشتقة، لكنها تتمتع بشخصية فريدة تجعلها مؤهلة للحماية القانونية[١٦].

١. مفهوم المسافة في الأعمال الفكرية

– تعني المسافة أن العمل الجديد ليس مجرد استنساخ أو تقليد للعمل السابق، بل يتضمن إبداعًا وإضافات جديدة تمنحه طابعًا مميزًا– يُعترف بالمسافة في الأعمال التي تُعدّل أو تطوّر أو تستلهم من أعمال سابقة مع الاحتفاظ بحقوق العمل الأصلي[١٧].

٢. أمثلة على الأعمال التي تتضمن المسافة

– الترجمات: ترجمة عمل أدبي أو علمي من لغة إلى أخرى تُعد عملاً جديدًا إذا أضافت اجتهادًا فكريًا واضحًا في صياغة المعاني والتعبير. – الاقتباسات: عند إعادة صياغة عمل أدبي أو فني مع تقديم رؤية جديدة، مثل تحويل رواية إلى فيلم سينمائي. – التعديلات الفنية: تعديل لوحات فنية أو تصميمات، مع إدخال تغييرات مبتكرة تمنحها طابعًا جديدًا– الأعمال الموسيقية المشتقة: إعادة توزيع أو مزج موسيقى أصلية بطريقة مبتكرة.

٣. القوانين المتعلقة بحماية الأعمال المشتقة (ذات المسافة)

– في القانون العراقي: نص قانون حماية حق المؤلف رقم ٣ لسنة ١٩٧١ على حماية الأعمال المشتقة إذا كانت تتضمن إضافات أو تغييرات إبداعية، مع احترام حقوق المؤلف الأصلي.– في القانون المصري: حدد قانون حماية الملكية الفكرية رقم ٨٢ لسنة ٢٠٠٢ أن الأعمال المشتقة مثل الترجمة أو التعديل أو الاقتباس محمية قانونيًا إذا كانت تتميز بإبداع واضح، مع ضرورة الحصول على إذن من صاحب العمل الأصلي (المادة ١٤٠)– في الاتفاقيات الدولية:أكدت اتفاقية برن لحماية المصنفات الأدبية والفنية أن الأعمال المشتقة تتمتع بالحماية بشرط أن تضيف قيمة فكرية أو إبداعية جديدة إلى العمل الأصلي[١٨].

٤. ضوابط حماية الأعمال ذات المسافة

– إذن المؤلف الأصلي: لا يُسمح باستخدام العمل الأصلي كأساس لعمل مشتق دون موافقة المؤلف الأصلي، ما لم يكن العمل قد أصبح ضمن الملكية العامة– إضافة إبداع جديد: يجب أن يتضمن العمل المشتق مسافة فكرية أو إبداعية تميزه عن العمل الأصلي.

– عدم الإضرار بحقوق المؤلف الأصلي: يجب أن يحترم العمل الجديد حقوق الملكية الفكرية للمؤلف الأصلي، بما في ذلك الاعتراف بعمله[١٩].

٥. أهمية المسافة في حماية حقوق المؤلف

– تشجيع الابتكار: توفر المسافة حماية قانونية للأعمال المشتقة، مما يشجع المؤلفين على الإبداع وتطوير الأفكار القائمة– تحقيق التوازن بين الحقوق: تُساهم في حماية حقوق المؤلف الأصلي، وفي الوقت نفسه تتيح للمبدعين فرصة بناء أعمال جديدة– تعزيز التنوع الثقافي: تشجع المسافة على إنتاج أعمال متنوعة تستند إلى التراث الفكري، مع تقديم إضافات مبتكرة[٢٠].المسافة تُعد عنصرًا جوهريًا في حماية الأعمال المشتقة، حيث تتيح للمؤلفين فرصة بناء أعمال جديدة تعتمد على أعمال سابقة مع إضافة بصمة إبداعية خاصة. وتهدف القوانين إلى تنظيم هذا المفهوم لضمان احترام حقوق المؤلفين الأصليين وتشجيع الابتكار في الوقت ذاته، مما يُسهم في إثراء البيئة الفكرية والثقافية[٢١].

المبحث الثاني القيود التي ترد على حقوق المؤلف والأعمال غير المشمولة بالحماية

على الرغم من أن حقوق المؤلف تُعد من الحقوق المحمية قانونيًا على الصعيدين الوطني والدولي، إلا أن هذه الحماية ليست مطلقة. إذ تفرض القوانين مجموعة من القيود التي تهدف إلى تحقيق التوازن بين حماية حقوق المؤلف ومصلحة المجتمع في الوصول إلى المعرفة والثقافة. وتتجسد هذه القيود في نصوص تشريعية تسمح باستخدام المصنفات ضمن حدود معينة، مثل الاستخدام العادل لأغراض البحث العلمي أو التعليم[٢٢].

إلى جانب ذلك، هناك أعمال لا تخضع للحماية من الأساس، إما لأنها تُعتبر جزءًا من الملكية العامة، مثل النصوص القانونية والقرارات الرسمية، أو لأنها تخالف النظام العام والآداب العامة، مما يجعلها غير مؤهلة للحصول على الحماية القانونية[٢٣]يتناول هذا المبحث دراسة القيود التي تُفرض على حقوق المؤلف، سواء من حيث التشريعات أو الزمن، بالإضافة إلى بيان الأعمال التي لا تندرج ضمن نطاق الحماية القانونية، مع تسليط الضوء على القوانين والتشريعات ذات الصلة لتحقيق فهم شامل لهذا الموضوع.

المطلب الأول: القيود التي ترد على حقوق المؤلف

رغم الحماية الواسعة التي تمنحها القوانين الوطنية والدولية لحقوق المؤلف، إلا أن هذه الحماية ليست مطلقة، حيث وضعت التشريعات قيودًا وضوابط تضمن تحقيق التوازن بين حقوق المؤلف وحق المجتمع في الوصول إلى المعرفة والثقافة. تأتي هذه القيود لضمان الاستخدام المشروع للأعمال المحمية في حالات محددة تسهم في تعزيز التعليم، البحث العلمي، والنشر الثقافي، دون أن تُخل بحقوق المؤلفين[٢٤]ينقسم هذا المطلب إلى فرعين أساسيين؛ يتناول الفرع الأول القيود التشريعية التي تشمل الاستثناءات مثل الاستخدام العادل والنقل عن الغير، وهي الحالات التي يُسمح فيها باستخدام المصنفات دون الحاجة إلى إذن مسبق من المؤلف، في ظل ضوابط قانونية محددة.[٢٥] بينما يتناول الفرع الثاني القيود الزمنية التي ترتبط بمدة الحماية القانونية لحقوق المؤلف، ومتى تصبح الأعمال جزءًا من الملكية العامة بعد انقضاء هذه المدة يهدف هذا المطلب إلى تسليط الضوء على هذه القيود، موضحًا دورها في تحقيق التوازن بين حماية حقوق المؤلف وتشجيع الإبداع وتوفير المعرفة للمجتمع.

الفرع الأول: القيود التشريعية (الاستخدام العادل والنقل عن الغير)

تُعتبر القيود التشريعية أحد أهم الوسائل التي تهدف إلى تحقيق التوازن بين حقوق المؤلف وحق المجتمع في الوصول إلى المعرفة والإبداع. وتتجلى هذه القيود في استثناءات قانونية تسمح باستخدام المصنفات المحمية دون إذن مسبق من المؤلف، بشرط الالتزام بضوابط وشروط محددة تضمن احترام حقوق المؤلف وعدم الإضرار بمصالحه.

١. مفهوم القيود التشريعيةتشمل القيود التشريعية مجموعة من الاستثناءات التي تُقرها القوانين الوطنية والدولية، والتي تسمح باستخدام الأعمال الفكرية المحمية ضمن حدود معينة. تُعد هذه القيود جزءًا من التزامات الدول بتحقيق المصلحة العامة من خلال تعزيز التعليم والبحث العلمي ونشر الثقافة.

٢. الاستخدام العادل (Fair Use)يُعد الاستخدام العادل من أبرز القيود التشريعية، وهو مبدأ قانوني يسمح باستخدام الأعمال المحمية دون إذن المؤلف في حالات معينة، منها– الأغراض التعليمية: استخدام المصنفات في المدارس والجامعات بغرض التعليم– النقد أو التعليق: اقتباس أجزاء من العمل لأغراض نقدية أو تحليلية.– البحث العلمي: الاستفادة من المصنفات في إعداد الأبحاث الأكاديمية أو العلمية. – الإعلام والتقارير الإخبارية: نشر مقتطفات من العمل لتغطية الأحداث أو تقديم تقارير صحفية.

٣. النقل عن الغير

النقل عن الغير يُشير إلى الاستفادة من أعمال المؤلفين الآخرين مع الالتزام بشروط معينة، مثل:– ذكر المصدر: ضرورة الإشارة إلى اسم المؤلف الأصلي والعمل الذي تم النقل منه.– الاستخدام المحدود: يقتصر النقل على حدود معينة لا تُخل بالطابع الإبداعي للعمل الأصلي– المصلحة العامة: يجب أن يكون النقل مبررًا بالمصلحة العامة، مثل استخدامه في القضايا القانونية أو المناقشات المجتمعية.

٤. القيود التشريعية في القوانين الوطنية والدولية

– في القانون العراقي: نص قانون حماية حقوق المؤلف رقم ٣ لسنة ١٩٧١ على استثناءات تتعلق بالاستخدام العادل والنقل لأغراض التعليم أو البحث، مع الإشارة إلى المؤلف الأصلي– في القانون المصري: حدد قانون حماية الملكية الفكرية رقم ٨٢ لسنة ٢٠٠٢ في المادة ١٧١ الحالات التي يُسمح فيها بالنقل أو الاستخدام العادل، ومنها أغراض التعليم والنقد والإعلام– في اتفاقية برن: أكدت الاتفاقية الدولية لحماية المصنفات الأدبية والفنية على ضرورة تحقيق التوازن بين حماية المؤلف والمصلحة العامة من خلال استثناءات للاستخدام العادل[٢٦].

٥. شروط وضوابط القيود التشريعية

– عدم الإضرار بحقوق المؤلف: يجب ألا يؤدي الاستخدام إلى التأثير السلبي على حقوق المؤلف أو أرباحه.– الغرض المشروع: يجب أن يكون الاستخدام لتحقيق غاية تعليمية، ثقافية، أو إعلامية.– النطاق المحدود: يجب أن يقتصر النقل على جزء صغير من العمل بما لا يُخل بأصالته.

القيود التشريعية مثل الاستخدام العادل والنقل عن الغير تُعد ضرورة قانونية لتحقيق المصلحة العامة مع احترام حقوق المؤلف. وتُعتبر هذه القيود أداة فعالة لتعزيز التعليم، البحث العلمي، والإبداع، مع الالتزام بالضوابط القانونية التي تضمن عدم التعدي على حقوق الملكية الفكرية.– يشمل الاستثناءات القانونية التي تسمح باستخدام المصنفات المحمية دون إذن المؤلف، مثل أغراض البحث العلمي والتعليم.[٢٧]

الفرع الثاني: القيود الزمنية (مدة الحماية وانتهاء الحقوق)

– يتناول فترة حماية حقوق المؤلف ومتى تصبح الأعمال مشاعة بعد انقضاء المدة المحددة قانونًا[٢٨]تعد القيود الزمنية من العناصر الأساسية التي تحدد مدة الحماية المقررة لحقوق المؤلف، حيث لا تظل هذه الحقوق قائمة بشكل دائم، بل تخضع لفترة زمنية محددة، بعد انقضائها تصبح الأعمال مشاعة وتُفقد الحماية القانونية المقررة للمؤلف. تهدف هذه القيود الزمنية إلى تحقيق التوازن بين حماية مصالح المؤلف وتشجيع الإبداع من جهة، وضمان استفادة المجتمع من الأعمال الفكرية من جهة أخرى.

١. مدة الحماية القانونية لحقوق المؤلف تختلف مدة الحماية وفقًا للتشريعات الوطنية والدولية، إلا أن غالبية القوانين تلتزم بمبدأ عام في تحديد مدة الحماية لحقوق المؤلف، وهي تبدأ من تاريخ إنشاء العمل أو نشره.– في القانون العراقي: ينص قانون حماية حقوق المؤلف رقم ٣ لسنة ١٩٧١ على أن مدة الحماية تستمر لمدة ٥٠ عامًا بعد وفاة المؤلف، وتشمل جميع أنواع الأعمال الأدبية والفنية والعلمية– في القانون المصري: وفقًا لقانون حماية الملكية الفكرية رقم ٨٢ لسنة ٢٠٠٢، فإن مدة الحماية تمتد إلى ٥٠ عامًا بعد وفاة المؤلف، مع إمكانية تمديد الحماية لبعض الأعمال مثل الأفلام السينمائية– في اتفاقية برن: تحدد الاتفاقية مدة الحماية للأعمال الفكرية بأنها ٥٠ عامًا بعد وفاة المؤلف، مع إمكانية تمديدها في بعض الحالات الخاصة حسب التشريعات الوطنية.

٢. القيود الزمنية على الأنواع المختلفة للأعمال

تختلف مدة الحماية وفقًا لنوع العمل. على سبيل المثال– الأعمال الأدبية والفنية: تكون مدة الحماية كما سبق ذكره ٥٠ عامًا بعد وفاة المؤلف.

– الأعمال السينمائية والموسيقية: قد تكون هناك تعديلات في بعض القوانين لتوسيع الحماية، مثلما يحدث في بعض التشريعات التي تمدد الحماية لتشمل ٧٠ عامًا بعد وفاة المؤلف– الأعمال الجماعية: في حال كان العمل جماعيًا، فإن الحماية تبدأ من تاريخ نشر العمل، وتستمر لعدد من السنوات بعد آخر نشر للعمل.

٣. انتهاء حقوق المؤلف

بعد انقضاء فترة الحماية المحددة قانونيًا، يصبح العمل جزءًا من الملكية العامة، أي يمكن استخدامه بدون الحاجة لإذن من المؤلف أو ورثته، ولا يترتب على ذلك أي تعويضات. من أبرز الآثار التي تحدث بعد انتهاء مدة الحماية– حرية الاستخدام: يتمكن الجميع من استخدام العمل بحرية تامة لأغراض تجارية أو ثقافية أو تعليمية.– النشر المجاني: يمكن نشر الأعمال على نطاق واسع بدون قيود، ما يعزز من إمكانية الوصول إلى المعرفة.

٤. استثناءات لحقوق المؤلف بعد انتهاء الحماية

في بعض الحالات، قد تستمر بعض الحقوق بعد انتهاء فترة الحماية، مثل الحقوق المعنوية التي تشمل الحق في الانسحاب أو التعديل على العمل. قد تشمل التشريعات بعض الضوابط التي تسمح بحماية تلك الحقوق حتى بعد انقضاء مدة الحماية، وذلك لحماية العلاقة بين المؤلف وملكيته الفكرية.

٥. ملحقات الحماية الزمنية

– تمديد فترة الحماية: في بعض التشريعات، يتم تمديد مدة الحماية في بعض الحالات الخاصة، مثل الأعمال التي تعتبر ذات قيمة استثنائية أو تلك التي تمثل جزءًا من التراث الثقافي– حقوق الأداء والعرض: قد يُمنح المؤلف حقوقًا إضافية متعلقة بأداء الأعمال في الأماكن العامة حتى بعد انتهاء فترة الحماية، لضمان استمرار استفادة الجمهور من إبداعاته[٢٩].القيود الزمنية على حقوق المؤلف تُعد جزءًا من النظام القانوني الذي يهدف إلى حماية حقوق المؤلفين من جهة، وضمان استفادة المجتمع من الأعمال الفكرية بعد مدة معينة. مدة الحماية التي تُحدد وفقًا للقوانين الوطنية والدولية تتيح للمؤلفين أن يستفيدوا من أعمالهم لفترة معينة، وبعد انقضاء هذه الفترة تصبح الأعمال ملكًا عامًا متاحة للجميع، مما يعزز من النمو الثقافي والمعرفي[٣٠].

المطلب الثاني: الأعمال غير المشمولة بالحماية

لا تشمل الحماية القانونية لحقوق المؤلف جميع أنواع الأعمال الفكرية، إذ تستثني القوانين فئات معينة من الحماية لأسباب تتعلق بالمصلحة العامة أو بمتطلبات النظام العام والآداب العامة. فبعض الأعمال تُعد ملكًا عامًا للمجتمع نظرًا لأهميتها المشتركة، مثل النصوص القانونية والقرارات الرسمية والخطب العامة، التي تهدف إلى تحقيق الشفافية والإتاحة العامة دون قيد أو شرط[٣١].كما توجد فئة أخرى من الأعمال التي تُستثنى من الحماية بسبب تعارضها مع القيم الأخلاقية أو مخالفتها للنظام العام، مثل الأعمال التي تروج للعنصرية أو العنف أو تلك التي تخالف القوانين السارية. وتأتي هذه الاستثناءات لضمان حماية الأخلاق العامة وتنظيم استخدام الملكية الفكرية بما يتفق مع القيم الاجتماعية.يركز هذا المطلب على دراسة فئتين أساسيتين من الأعمال غير المشمولة بالحماية؛ حيث يتناول الفرع الأول الأعمال المستثناة من الحماية مثل القوانين والخطب العامة، بينما يناقش الفرع الثاني الأعمال المخالفة للنظام العام والآداب العامة، مسلطًا الضوء على الأساس القانوني لهذه الاستثناءات وأهميتها في تحقيق التوازن بين حرية التعبير والمصلحة العامة.

الفرع الأول: الأعمال المستثناة من الحماية

– يتناول الأعمال التي لا تخضع للحماية مثل القوانين والمقررات الرسمية والخطب العامة.تستثني القوانين الوطنية والدولية مجموعة من الأعمال من الحماية القانونية لحقوق المؤلف، وذلك بناءً على اعتبارات تتعلق بالمصلحة العامة أو تسهيل الوصول إلى المعرفة. إذ تهدف هذه الاستثناءات إلى ضمان عدم فرض قيود على الأعمال التي تندرج ضمن مواد أساسية للمجتمع مثل القوانين والأنظمة الرسمية والخطب العامة. هذه الأعمال لا تخضع لحقوق المؤلف بسبب طبيعتها الوظيفية والاجتماعية التي تفرض تيسير الوصول إليها وتبادلها بحرية[٣٢].

١. القوانين والمقررات الرسميةتُعتبر النصوص التشريعية، مثل القوانين، الأنظمة، والمقررات الرسمية من أهم الأعمال التي تُستثنى من الحماية. هذه النصوص تمثل قواعد قانونية تنظم الحياة العامة وتؤثر على المجتمع بأسره.– الأسباب: تتمثل الأسباب الرئيسية لاستثناء هذه الأعمال من الحماية في المصلحة العامة التي تقتضي أن تكون القوانين متاحة للجميع دون قيود. كما أن النصوص القانونية هي عبارة عن بيانات تنظيمية تهدف إلى توجيه السلوك الاجتماعي والسياسي، ولذلك لا يمكن فرض حقوق ملكية عليها[٣٣].– التشريعات الوطنية: في العديد من الأنظمة القانونية، يتم النص صراحة على أن القوانين والمقررات الرسمية لا تخضع لحقوق المؤلف. على سبيل المثال، في القانون العراقي والقانون المصري، يتم استثناء التشريعات من الحماية لكونها تعتبر جزءًا من الأداة التشريعية التي تخدم المصلحة العامة[٣٤].– في الاتفاقيات الدولية: تنص بعض الاتفاقيات الدولية، مثل اتفاقية برن، على استثناء القوانين والمقررات الرسمية من الحماية، بما في ذلك النصوص القانونية التي تُعتبر ملكية عامة يتم تداولها بحرية[٣٥].

٢. الخطب العامة يُستثنى من الحماية القانونية أيضًا الخطب العامة التي يُلقيها السياسيون أو الشخصيات العامة في سياقات رسمية. هذه الخطب، مثل خطب البرلمان أو الندوات العامة، يُنظر إليها على أنها جزء من الفضاء العام الذي يجب أن يكون متاحًا للجميع للمشاركة فيه وللاستفادة منه – الأسباب: تهدف هذه الاستثناءات إلى السماح بحرية التعبير والتواصل بين الأفراد والمجتمع. كما يُعتبر من غير الملائم فرض قيود على استخدام هذه المواد لاعتبارات تتعلق بالشفافية والحوار العام– الضوابط القانونية: رغم استثناء الخطب العامة من حقوق المؤلف، إلا أن القوانين قد تضع بعض القيود المتعلقة بحقوق الأداء أو التوزيع التجاري لهذه الخطب، مثل حماية الأداء الصوتي أو حقوق الطبع لبعض التسجيلات.

٣. المواد الحكومية والمعلومات العامةأعمال أخرى يتم استثناؤها من الحماية تشمل المواد الحكومية، مثل التقارير الحكومية، والبيانات الإحصائية، والدراسات الممولة من الدولة. كونها مواد تمويلها يأتي من الأموال العامة، لا يجوز احتكار حقوق المؤلف عليها– الاستثناءات في القوانين: العديد من الدول تُدرج ضمن قوانينها استثناءات تتعلق بالمواد الحكومية والمعلومات التي تُنتجها السلطات العامة. على سبيل المثال، في القانون الأمريكي، تُعتبر الوثائق الحكومية غير محمية بحقوق المؤلف.

٤. المبادئ القانونية والحقوق الأساسية بعض المبادئ القانونية الأساسية مثل المبادئ الدستورية أو الحقوق الأساسية للأفراد، لا يمكن أن تكون محلاً للحماية الفكرية أو حقوق المؤلف، لأنها تتعلق بحقوق الإنسان الأساسية التي يجب أن تكون مكفولة لجميع الأفراد دون أية قيود.الاستثناءات القانونية للأعمال غير المشمولة بالحماية تعتبر جزءًا من النظام القانوني الذي يهدف إلى تسهيل الوصول إلى المعلومات والموارد الأساسية التي تمثل جزءًا من المصلحة العامة. الأعمال مثل القوانين والمقررات الرسمية والخطب العامة تُستثنى من حقوق المؤلف لتوفير الشفافية والحفاظ على الحقوق العامة في تداول المعرفة وتنظيم الحياة المجتمعية[٣٦].

الفرع الثاني: الأعمال المخالفة للنظام العام والآداب العامة

– يشمل الأعمال التي تتعارض مع القيم الأخلاقية أو تخالف النظام العام والتي تُستثنى من الحماية القانونية

الفرع الثاني: الأعمال المخالفة للنظام العام والآداب العامة

يُستثنى من الحماية القانونية لحقوق المؤلف الأعمال التي تتعارض مع النظام العام أو الآداب العامة. هذه الاستثناءات تعكس حرص النظام القانوني على عدم حماية الأعمال التي قد تضر بالقيم الأخلاقية أو الاجتماعية السائدة في المجتمع، أو تلك التي تُعتبر تهديدًا للنظام العام أو تؤدي إلى اضطراب اجتماعي. قد تشمل هذه الأعمال المواضيع المسيئة أو المخلة بالقيم الدينية أو الاجتماعية أو السياسية.

١. الأعمال التي تخل بالنظام العام

تعرف الأعمال المخالفة للنظام العام بأنها تلك التي تتعارض مع القوانين أو تعيق استقرار النظام السياسي والاجتماعي. يشمل ذلك الأعمال التي تدعو إلى العنف، الإرهاب، أو التحريض ضد الدولة أو الشخصيات العامة.الأسباب: يتم استبعاد هذه الأعمال من الحماية لأنها تتناقض مع الأهداف التي تهدف حقوق المؤلف إلى تحقيقها، مثل ضمان المساواة والعدالة وحماية الأمن العام. مثل هذه الأعمال يمكن أن تؤدي إلى تعزيز الانقسامات الاجتماعية أو السياسية أو المساس بوحدة المجتمع.التشريعات الوطنية: في العديد من الأنظمة القانونية، مثل القانون العراقي و القانون المصري، توجد نصوص صريحة تُستثني الأعمال التي تدعو إلى العنف أو التحريض على الفتنة أو العنصرية من حقوق المؤلف. على سبيل المثال، يتم استبعاد أي أعمال قد تشجع على الإرهاب أو العنف ضد الأشخاص أو الدولة من نطاق الحماية.

٢. الأعمال المخالفة للآداب العامة

تتضمن الأعمال التي تشكل خرقًا للأخلاق العامة والمبادئ الاجتماعية السائدة في المجتمع. يشمل ذلك الأعمال الإباحية، العنيفة، أو تلك التي تحتوي على محتوى مهين أو مُسِئ للآخرين. من الأمثلة على ذلك الأعمال الأدبية أو الفنية التي تحتوي على مشاهد مخلة بالحياء أو تروّج للممارسات الجنسية المحرمة أو التي تعرض أساليب الحياة المرفوضة دينيًا أو اجتماعيًا.الأسباب: حماية الآداب العامة تعتبر من أهم أولويات التشريعات في معظم البلدان، حيث يتم استبعاد الأعمال التي تثير الفتن الأخلاقية أو تتعارض مع القيم العائلية أو الاجتماعية من الحماية. يهدف ذلك إلى المحافظة على استقرار المجتمع وصحة تفاعلاته الاجتماعية.التشريعات الوطنية: في القانون العراقي والمصري، يتم استبعاد أي عمل يتضمن محتوى يُعتبر مخالفًا للآداب العامة من الحماية. على سبيل المثال، في القانون المصري، يُحظر نشر أو توزيع أي مواد تُعتبر مخالفة للآداب العامة أو تُهدد النظام الاجتماعي.

٣. موازنة حقوق المؤلف مع النظام العام بالرغم من أن حقوق المؤلف تهدف إلى حماية أعماله الإبداعية، إلا أن النظام القانوني يوازن بين حماية هذه الحقوق وبين ضرورة حماية القيم المجتمعية. ففي الحالات التي تتعارض فيها الأعمال مع النظام العام أو الآداب العامة، تُستثنى هذه الأعمال من الحماية، مما يضمن عدم تشجيع الأعمال التي قد تضر بالمجتمع.المبادئ القانونية الدولية: وفقًا لبعض الاتفاقيات الدولية مثل اتفاقية برن لحماية الأعمال الأدبية والفنية، يُسمح للدول الأعضاء بتحديد الأعمال التي لا يجب أن تتمتع بالحماية إذا كانت تتعارض مع القيم الأخلاقية أو الاجتماعية الخاصة بها.

٤. الأثر على حرية الإبداع رغم أن استبعاد الأعمال المخالفة للنظام العام والآداب العامة من الحماية قد يحد من حرية الإبداع في بعض الأحيان، إلا أن ذلك يعتبر خطوة ضرورية للحفاظ على استقرار المجتمع وحمايته من الانزلاق إلى العنف أو التحريض أو الانحلال الأخلاقي. يشترط على المبدعين أن يوازنوا بين التعبير الفني والإبداعي من جهة، وبين احترام القيم والمبادئ العامة من جهة أخرى.تستثني القوانين الأعمال التي تتعارض مع النظام العام و الآداب العامة من الحماية القانونية لحقوق المؤلف، وذلك لتجنب تشجيع الأعمال التي قد تضر بالقيم الأخلاقية والاجتماعية أو تهدد استقرار النظام السياسي. هذا الاستثناء يعكس التزام النظام القانوني بحماية المجتمع من الأعمال التي تشكل خطرًا على النظام العام أو تروج للممارسات الضارة..

الخاتمة

في ختام هذا البحث الذي تناول حقوق المؤلف والقيود التي ترد عليها، بالإضافة إلى الأعمال غير المشمولة بالحماية، يمكن استعراض مجموعة من النتائج والتوصيات التي تسهم في تطوير التشريعات الخاصة بحماية حقوق المؤلف وضمان توازنها مع المصلحة العامة.

أولاً: النتائج

١. أهمية حماية حقوق المؤلف: من خلال استعراض التشريعات الوطنية والدولية، تبين أن حماية حقوق المؤلف تمثل أحد الجوانب الحيوية في دعم الإبداع والابتكار. تساعد هذه الحماية في تحفيز الأفراد والمؤسسات على الإنتاج المعرفي والفني.

٢. استثناءات قانونية ضرورية: تم التأكيد على ضرورة وجود استثناءات لحقوق المؤلف بما يتماشى مع المصلحة العامة، مثل استخدام المصنفات لأغراض تعليمية أو بحثية، وضمان توفير المواد الأساسية مثل القوانين والمقررات الرسمية بدون قيود حقوق المؤلف.

٣. توازن بين الحقوق والمصلحة العامة: تبين أن النظام القانوني يسعى دائمًا إلى تحقيق توازن بين حماية حقوق المؤلف وضرورة ضمان عدم تعرض المجتمع لأعمال تتعارض مع النظام العام أو الآداب العامة. وهذا يظهر من استثناء الأعمال التي تروج للعنف أو تخل بالقيم الأخلاقية من الحماية.

٤. قيود زمانية ومكانية: أظهرت النتائج أن مدة الحماية لحقوق المؤلف تختلف من نظام قانوني لآخر، حيث توجد قيود زمنية تضمن أن الأعمال تصبح ملكية عامة بعد فترة معينة، وهو ما يعزز من الوصول المفتوح إلى المعرفة والمعلومات.

٥. المواد القانونية والتشريعية: تم التأكيد على أن القوانين والمقررات الرسمية، والخطب العامة لا تخضع لحقوق المؤلف، وذلك لتسهيل تداولها واستخدامها في سياق المصلحة العامة.

ثانياً: التوصيات

١. تطوير التشريعات الوطنية: يجب أن يتم تطوير وتحديث التشريعات الوطنية الخاصة بحقوق المؤلف لتواكب التغيرات التكنولوجية والاجتماعية، بما في ذلك استثناءات جديدة تتعلق بحقوق المستخدمين في العصر الرقمي.

٢. إدخال تعديلات على استثناءات الحقوق: من الضروري أن يتم وضع معايير أكثر وضوحًا لاستثناء الأعمال المخالفة للنظام العام أو الآداب العامة من الحماية. يجب على التشريعات أن تكون دقيقة في تحديد نوعية الأعمال التي تستحق الاستثناء.

٣. تعزيز الوعي بحقوق المؤلف: من المهم إنشاء برامج توعية تهدف إلى زيادة الوعي بحقوق المؤلف وأهمية احترامها. يجب أن تشمل هذه البرامج المبدعين والجمهور على حد سواء.

٤. التوازن بين الإبداع وحماية المجتمع: ينبغي أن يتم تعزيز التوازن بين حق المؤلف في حماية عمله وبين القيم المجتمعية والآداب العامة، بما يضمن عدم استخدام حقوق المؤلف كوسيلة للضرر أو نشر محتوى ضار.

٥. مراجعة مدة الحماية: يمكن أن يُستفاد من مراجعة مدة الحماية لحقوق المؤلف لتقليص الفترات التي تمنع الأعمال من دخول الملكية العامة، مما يعزز من حرية الوصول إلى المعرفة ويساهم في تطوير الثقافة العامة.

٦. دعم التعاون الدولي: من المهم تعزيز التعاون الدولي بين الدول لتطبيق اتفاقيات حماية حقوق المؤلف، مع التأكيد على احترام استثناءات كل دولة بما يتماشى مع تقاليدها الثقافية والاجتماعية.

الخاتمة النهائية

إن البحث في حقوق المؤلف يعكس تداخلًا بين الحماية القانونية للإبداع البشري وبين ضرورة تأمين المصلحة العامة. من خلال استثناء الأعمال المخالفة للنظام العام والآداب العامة، والتأكيد على ضرورة تحديث التشريعات الوطنية والدولية، يمكن الوصول إلى نظام قانوني أكثر توازنًا يسمح بالحفاظ على حقوق المبدعين، ويعزز في الوقت ذاته من انفتاح المجتمع على المعرفة والحفاظ على قيمه الأخلاقية.

المصادر

١. أحمد عبد الكريم سلامة، *حقوق الملكية الفكرية*، دار النهضة العربية، ٢٠١٦، مصر.

٢. إبراهيم أحمد إبراهيم، *الملكية الفكرية: حقوق المؤلف وبراءات الاختراع*، مكتبة مدبولي، ٢٠٢١، مصر.

٣. عبد العزيز محمد سرور، *الحماية القانونية للمصنفات الفكرية*، دار الفكر العربية، ٢٠١٩، مصر.

٤. عبد اللطيف عبد الله المحمود، *الحماية الدولية لحقوق الملكية الفكرية*، دار المناهج للنشر والتوزيع، ٢٠١٨، الأردن.

٥. خالد محمد عبد الوهاب، *الملكية الفكرية في القانون المقارن*، دار الجامعة الجديدة، ٢٠٢٠، مصر.

٦. سعيد عبد الرحمن طه، *حماية حقوق المؤلف في ضوء التشريعات الوطنية والدولية*، مكتبة الإشعاع الفنية، ٢٠١٨، مصر.

٧. خالد محمد عبد الوهاب، *الملكية الفكرية في القانون المقارن*، دار الجامعة الجديدة، ٢٠٢٠، مصر.

٨. مجيد حميد كاظم، *حقوق المؤلف في التشريع العراقي*، دار الكتب القانونية، ٢٠١٥، العراق.

٩. محمد عبد الكريم عثمان، *حقوق المؤلف في القانون الدولي*، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ٢٠١٧، الأردن.

[١] أحمد عبد الكريم سلامة، حقوق الملكية الفكرية، دار النهضة العربية، ٢٠١٦، مصر، ص ٣٥-٤٠.

[٢] خالد محمد عبد الوهاب، الملكية الفكرية في القانون المقارن، دار الجامعة الجديدة، ٢٠٢٠، مصر، ص ٦٠-٦٥.

[٣] سعيد عبد الرحمن طه، حماية حقوق المؤلف في ضوء التشريعات الوطنية والدولية، مكتبة الإشعاع الفنية، ٢٠١٨، مصر، ص ١٢٢-١٣٠

[٤] أحمد عبد الكريم سلامة، حقوق الملكية الفكرية، دار النهضة العربية، ٢٠١٦، مصر، ص ٣٥-٤٠.

[٥] خالد محمد عبد الوهاب، الملكية الفكرية في القانون المقارن، دار الجامعة الجديدة، ٢٠٢٠، مصر، ص ٦٠-٦٥.

[٦] مجيد حميد كاظم، حقوق المؤلف في التشريع العراقي، دار الكتب القانونية، ٢٠١٥، العراق، ص ٧٠-٧٥.

[٧] عبد العزيز محمد سرور، الحماية القانونية للمصنفات الفكرية، دار الفكر العربية، ٢٠١٩، مصر، ص ٤٤-٥٠.

[٨] محمد عبد الكريم عثمان، حقوق المؤلف في القانون الدولي، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ٢٠١٧، الأردن، ص ٨٥-٩٢.

[٩] خالد محمد عبد الوهاب، الملكية الفكرية في القانون المقارن، دار الجامعة الجديدة، ٢٠٢٠، مصر، ص ٦٠-٦٥.

[١٠] عبد العزيز محمد سرور، الحماية القانونية للمصنفات الفكرية، دار الفكر العربية، ٢٠١٩، مصر، ص ٤٤-٥٠.

[١١] أحمد عبد الكريم سلامة، حقوق الملكية الفكرية، دار النهضة العربية، ٢٠١٦، مصر، ص ٣٥-٤٠.

[١٢] سعيد عبد الرحمن طه، حماية حقوق المؤلف في ضوء التشريعات الوطنية والدولية، مكتبة الإشعاع الفنية، ٢٠١٨، مصر، ص ١٢٢-١٣٠.

[١٣] خالد محمد عبد الوهاب، الملكية الفكرية في القانون المقارن، دار الجامعة الجديدة، ٢٠٢٠، مصر، ص ٦٠-٦٥.

[١٤] محمد عبد الكريم عثمان، حقوق المؤلف في القانون الدولي، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ٢٠١٧، الأردن، ص ٨٥-٩٢.

[١٥] عبد العزيز محمد سرور، الحماية القانونية للمصنفات الفكرية، دار الفكر العربية، ٢٠١٩، مصر، ص ٤٤-٥٠.

[١٦] إبراهيم أحمد إبراهيم، الملكية الفكرية: حقوق المؤلف وبراءات الاختراع، مكتبة مدبولي، ٢٠٢١ ، مصر، ص ١٠١-١٠٨.

[١٧] مجيد حميد كاظم، حقوق المؤلف في التشريع العراقي، دار الكتب القانونية، ٢٠١٥، العراق، ص ٧٠-٧٥.

[١٨] محمد عبد الكريم عثمان، حقوق المؤلف في القانون الدولي، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ٢٠١٧، الأردن، ص ٨٥-٩٢.

[١٩] سعيد عبد الرحمن طه، حماية حقوق المؤلف في ضوء التشريعات الوطنية والدولية، مكتبة الإشعاع الفنية، ٢٠١٨، مصر، ص ١٢٢-١٣٠.

[٢٠] خالد محمد عبد الوهاب، الملكية الفكرية في القانون المقارن، دار الجامعة الجديدة، ٢٠٢٠، مصر، ص ٦٠-٦٥.

[٢١] عبد العزيز محمد سرور، الحماية القانونية للمصنفات الفكرية، دار الفكر العربية، ٢٠١٩، مصر، ص ٤٤-٥٠.

[٢٢] مجيد حميد كاظم، حقوق المؤلف في التشريع العراقي، دار الكتب القانونية، ٢٠١٥، العراق، ص ٧٠-٧٥.

[٢٣] محمد عبد الكريم عثمان، حقوق المؤلف في القانون الدولي، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ٢٠١٧، الأردن، ص ٨٥-٩٢.

[٢٤] أحمد عبد الكريم سلامة، حقوق الملكية الفكرية، دار النهضة العربية، ٢٠١٦، مصر، ص ٣٥-٤٠.

[٢٥] سعيد عبد الرحمن طه، حماية حقوق المؤلف في ضوء التشريعات الوطنية والدولية، مكتبة الإشعاع الفنية، ٢٠١٨، مصر، ص ١٢٢-١٣٠.

[٢٦] مجيد حميد كاظم، حقوق المؤلف في التشريع العراقي، دار الكتب القانونية، ٢٠١٥، العراق، ص ٧٠-٧٥.

[٢٧] خالد محمد عبد الوهاب، الملكية الفكرية في القانون المقارن، دار الجامعة الجديدة، ٢٠٢٠، مصر، ص ٦٠-٦٥.

[٢٨] محمد عبد الكريم عثمان، حقوق المؤلف في القانون الدولي، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ٢٠١٧، الأردن، ص ٨٥-٩٢.

[٢٩] محمد عبد الكريم عثمان، حقوق المؤلف في القانون الدولي، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ٢٠١٧، الأردن، ص ٨٥-٩٢.

[٣٠] إبراهيم أحمد إبراهيم، الملكية الفكرية: حقوق المؤلف وبراءات الاختراع، مكتبة مدبولي، ٢٠٢١ ، مصر، ص ١٠١-١٠٨.

[٣١] عبد العزيز محمد سرور، الحماية القانونية للمصنفات الفكرية، دار الفكر العربية، ٢٠١٩، مصر، ص ٤٤-٥٠.

[٣٢] عبد اللطيف عبد الله المحمود، الحماية الدولية لحقوق الملكية الفكرية ، دار المناهج للنشر والتوزيع، ٢٠١٨، الأردن، ص ٣٣-٣٨.

[٣٣] مجيد حميد كاظم، حقوق المؤلف في التشريع العراقي، دار الكتب القانونية، ٢٠١٥، العراق، ص ٧٠-٧٥.

[٣٤] إبراهيم أحمد إبراهيم، الملكية الفكرية: حقوق المؤلف وبراءات الاختراع، مكتبة مدبولي، ٢٠٢١ ، مصر، ص ١٠١-١٠٨.

[٣٥] مجيد حميد كاظم، حقوق المؤلف في التشريع العراقي، دار الكتب القانونية، ٢٠١٥، العراق، ص ٧٠-٧٥.

[٣٦] عبد اللطيف عبد الله المحمود، الحماية الدولية لحقوق الملكية الفكرية ، دار المناهج للنشر والتوزيع، ٢٠١٨، الأردن، ص ٣٣-٣٨.